



المتحدث باسمه ينتقد ممارسات "الترهيب" ضد أنصاره

الصرخي: القوات الأمنية تعتقل ١٠٠ من أتباعنا أسبوعياً

بغداد/ المدى

أعلن المكتب الإعلامي للمرجع الصرخي أمس عن اعتقال العشرات من أتباعهم اسبوعياً وفي كل صلاة جمعة تحديدا لمنعهم من تاديبها.

وقال المتحدث باسم الصرخي محمد الياسري في تصريحات صحفية أمس "في كل جمعة يتم التعرض لأتباع المرجع الصرخي بالضرب بواسطة الهرادات وخراطيم المياه، مشيراً الى ان "أتباع الصرخي يمنعون من الصلاة في كل جمعة".

وأوضح الياسري ان "أكثر من مئة شخص من اتباع الصرخي يعقلون اسبوعياً من قبل الاجهزة الامنية في محافظة ذي قار ويتم الإفراج عنهم بعد يومين او ثلاثة"، مبيّناً ان "هذا الاعتقال نوع من الترهيب يستخدم ضد اتباع الصرخي".

وكان المتحدث باسم الصرخي قد اتهم، في منتصف الشهر الجاري، وكلاء المرجع الأعلى آية الله علي السيستاني بـ"تحريض" أجهزة الأمن على استهداف مقلدي الصرخي، مؤكداً على أن الاعتقالات بحقهم مستمرة.

وشهدت العلاقة بين مقلدي الصرخي والسيستاني توتراً حاداً حيث استهدفت قنابل يدوية منازل معتمدي وكولاء المرجع السيستاني في مدينة الرقاعي والديوانية جنوبي العراق، بعد ان هاجم

سياسة

قيادة العمليات تنفي: المتهم تويّف بسبب العجز الكلوي

الهاشمي يكشف موت أحد أفراد حمايته: البطاوي قضى بالتعذيب

الستار البرقدار في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس الخميس "ورد في وسائل الاعلام تعرض أحد عناصر حماية طارق الهاشمي للتعذيب داخل السجن نود ان نبين الحقائق انه تم تدوين اقوال المتوفي الموقوف عامر سربوت زيدان" من قبل الهيئة القضائية في الرابع عشر من شهر كانون الثاني الماضي ٢٠١٢ بالايعتراف المعزز بكشف الدلالة على محل تنفيذ الجريمة بحضور تسعة قضاة والذي تم تصويره وهذه الاقوال بالاعتراف هي الوحيدة الخاصة به والتحقيق اقتصر على هذا الاجراء فقط من قبل القضاة اعضاء الهيئة ولايوجد اي تحقيق اخر سواء من ضابط شرطة او محقق".

وأضاف "وبعد اكمال الاجراء التحقيقي في الفقرة اعلاه تم فحص جميع الموقوفين في القضية ومن ضمنهم المتوفي "زيدان" من قبل لجنة طبية من معهد الطب العدلي وتضمن التقرير النتيجة التالية "لا أثر للشدة ظاهريا على مختلف نواحي الجسم في الوقت الحاضر" ومرفق صورة من التقرير الطبي".

وأشار البرقدار الى ان "المتوفي "زيدان" كان يعاني من المرض وتم ارساله الى عدة مستشفيات منها مستشفى الكندي ومستشفى ابن النفيس ومعهد مكافحة التدرن واخرها مستشفى مدينة الطب التي ادخل فيها بتاريخ السابع من شهر اذار الحالي ٢٠١٢ ولغاية تاريخ وفاته علما ان طبيب اختصاصي يحضر باستمرار لفحص الموقوفين كذلك زيارة يومية من الطبيب المتواجد في الموقع اصلا". وتابع "انه تم ارسال جثة المتوفي الى معهد الطب العدلي للتفريح وبيان سبب الوفاة وقد ظهرت النتيجة الاولية للتشريح بان سبب الوفاة اسهال شديد وانخفاض بالضغط وتوقف الكلية وتم تسليم الجثة الى نويه في العشرين من الشهر الحالي ٢٠١٢".

أيار المقبل موعداً لمحاكمته غيابياً، فيما أشار إلى أنه لا يمكن التكهّن بالحكم وهو متروك للمحكمة. غير ان قيادة عمليات بغداد، نفت امس الخميس، تعرض أحد عناصر حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي للتعذيب داخل السجن، مبيّنة أنه توفي بسبب عجز كلوي، فيما أكدت أن تقارير الطب العدلي والمراجعات القانونية ستعرض علنا بعد استحصال الموافقات القانونية.

وقالت القيادة في بيان صدر امس، وثلقت "المدى" نسخة منه، إن "ما أعلنه طارق الهاشمي بشأن وفاة المتهم عامر البطاوي إثر تعرضه للتعذيب عار عن الصحة"، مؤكدة أن "المتهم توفي بسبب إصابته بعجز كلوي مزمن".

وحذر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني خلال مؤتمر صحافي (في ١٨ آذار ٢٠١٢) عقده مع رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم في أربيل، من نتائج سلبية على العراق ككل في حال لم يتم التوصل إلى حل بشأن مشكلة نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بشكل صحيح، معتبرا أنها بالأصل مشكلة العراق وليست مشكلة الإقليم، وكانت قد أكد (في ١٥ آذار ٢٠١٢) أن الإقليم لن يسلم الهاشمي لأن أخلاق الكرد لا تسمح بذلك، لافتا إلى أنه لا يزال نائبا لرئيس الجمهورية وعندما جاء للإقليم جاء للاجتماع معه وبعدها حصلت المشكلة. من جانبته نفى مجلس القضاء الأعلى وفاة أحد أفراد حماية نائب رئيس الجمهورية المطلوب للقضاء طارق الهاشمي بالتعذيب.

وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء عبد

واتهم الهاشمي الأجهزة الأمنية والهيئة القضائية بـ"التكتم على احتجاز المتوفي الذي لم يرد اسمه ضمن قائمة المحتجزين من أفراد حمايتي والتي زود بها مكتبي في وقت سابق".

ودعا الهاشمي إلى تزويد رئاسة الجمهورية ومكتبه بأسماء جميع المحتجزين من أفراد حمايته، ويمكن وظروف احتجازهم والتهم المنسوبة إليهم، كما طالب الطب العدلي في بغداد بإشراك الطبابة العديلية في البصرة والأنبار وإقليم كردستان في كتابة تقرير شهادة الوفاة لـ"حساسية القضية وبدعا للضغوط التي قد يتعرض لها"، حسب البيان.

وناشد الهاشمي رئيس الجمهورية جلال طالباني بـ"حالة الهيئة التحقيقية في قضيتي إلى التحقيق وتجديد أعماله لحين صدور تقرير الطب العدلي"، كما دعا وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني إلى "التحقيق في هذا الانتهاك واطلاع لجنة لتقصي حقائق من مجلس النواب ومنظمات المجتمع المدني والناشطين العراقيين في مجال حقوق الإنسان، على واقع حال المعتقلين في القضية والوقوف على ظروف اعتقالهم".

وطالب الهاشمي أيضا الحكومة العراقية بما وصفه رد اعتبار البطاوي وتعويض نويه بشكل عادل، كما طالب القائد العام للقوات المسلحة ومجلس القضاء ووزارة العدل الذين قال انهم "يدعون" أن لا سجون سرية في العراق بتفسير الأمر، معتبرا أن "هذه الحادثة دليل على انتزاع الاعترافات بالاكراه والتعذيب".

وشدد الهاشمي على "ضرورة خضوع جميع المعتقلين على نمة هذه القضية لفحص طبي جسدي ونفسي وتقديم تقرير عن حالتهم".

وأعلن مجلس القضاء الأعلى، في ٢١ شباط ٢٠١٢، عن إحالة قضية الهاشمي إلى المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ، مؤكداً أنه تم تحديد الثالث من

بغداد/ المدى

كتشف نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عن وفاة أحد عناصر حمايته وقال انه سبب تعرضه للتعذيب داخل أحد السجون، بعد ثلاثة أشهر على اعتقاله، وطالب المجتمع الدولي بالتحرك بسرعة وإرسال لجنة محايدة للكشف على الجثة وتحديد أسباب الوفاة.

بالمقابل نفت قيادة عمليات بغداد، ان يكون سبب الوفاة التعذيب، مؤكدة انه كان يعاني من عجز كلوي اجهز على حياته، مستنلبة بنتائج الفحص الطبي التي ستظهر بعد ايام.

يذكر أن الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة قبض رسمية بتهمة الإرهاب يقيم في إقليم كردستان العراق منذ أن عرضت وزارة الداخلية في (١٩ كانون الأول ٢٠١١) اعترافات مجموعة من أفراد حمايته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، فيما يصبر الهاشمي أنه بريء ويتهم الحكومة المركزية بتحويل قضايا سجلت ضد مجهول لاتهامه بها.

الهاشمي قال في بيان صدر عن مكتبه المؤقت في كردستان، وحصلت "المدى" على نسخة منه، إن "أحد عناصر حمايتي ويدعى عامر سربوت زيدان البطاوي من مواليد ١٩٧٩ توفي إثر تعرضه للتعذيب داخل أحد السجون وقد سلمت جثته لنويه في ١٨ آذار الحالي بعد أن بقيت ساعتين في مستشفى بغداد التعليمي"، مبيّناً أن "الأخير اعتقل في ١٩ كانون الأول ٢٠١١ من قبل الفوج الثاني في الواء ٤ من الفرقة الحادية عشرة التابعة لقيادة عمليات بغداد للتحقيق معه بشأن التهم الموجهة ضد عناصر حمايتي".

وأضاف الهاشمي أن "شهادة الوفاة التي أصدرتها الطبابة العديلية لم تشر إلى سبب الوفاة، الأمر الذي يدعو للاستغراب"، مطالباً المجتمع الدولي بـ"التحرك وإرسال لجنة محايدة ومتخصصة لتحديد الأسباب الوفاة".



في هذه الظروف التي تمر بها الامة العربية، كما تناول الحديث التحديات الاقتصادية والامنية التي تعصف بالاقليم، الى ذلك، نفت الحكومة الاردنية، ما تم تناقله أخيراً من أبناء حول

وقالت الوكالة ان رئيس الوزراء

اشار الى تطلعه للزيارة القادمة لبغداد وان تكون هناك انطلاقا جديدة للعلاقات مع العراق الشقيق والبناء على العلاقة المتميزة بين البلدين والشعبين

بغداد/ المدى

استضيفها بغداد في أواخر الشهر الجاري، وكانت وسائل إعلام مصرية قد قالت أخيراً إن رفض العراق استقبال الخصاونة مرتبط بالموقف الأردني تجاه سوريا.

وجه رئيس الوزراء نوري المالكي نهاية الشهر الماضي دعوة لرئيس وزراء الأردن عون الخصاونة علي شكري الذي يقوم بزيارة رسمية للأردن لنقل دعوة رئيس الجمهورية جلال طالباني للملك عبد الله لحضور القمة العربية في بغداد.

حيث ذكرت وكالة الأنباء الاردنية حينها ان رئيس الوزراء الاردني عون الخصاونة استقبل وزير التخطيط والتعاون الإنمائي الشكري الذي نقل له رسالة شفوية من رئيس الوزراء نوري المالكي تضمنت دعوته لزيارة العراق حيث وعد الخصاونة بتلبيتها في القرب وقت ممكن.

كما تضمنت الرسالة رغبة وامل الحكومة العراقية بتطوير مستوى التعاون بين البلدين الشقيقين في المجالات الاقتصادية والامنية.

مصدر عربي: الملف السوري يشكل أحد بنود جدول أعمال قمة بغداد

أعمال قمة بغداد

القاهرة/ ١٠.٥.١٠

صرح مصدر عربي مسئول بأن الوضع في سوريا يمثل أحد البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال القمة العربية المقرر عقدها في بغداد يوم ٢٩ مارس الحالي، مؤكداً أنه لا يوجد أي اتجاه لحذفه.

وأوضح المصدر "أن ما أثير حول إلغاء البند الخاص بالوضع في سوريا سببه تصريح منسوب إلى نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي لإحدى الفضائيات الأسبوع الحالي استبعد فيه مناقشة القمة العربية للوضع في سوريا"، مشيراً إلى أن أطرافا رئيسية باللجنة الوزارية العربية المعنية بالأزمة السورية أقرت بالفعل اتصالات مع الأمين العام للجامعة العربية دبنييل العربي للاستفسار عن مغزى هذا التصريح.

وقال "لكن الأمر يؤكد هو أن الوضع في سوريا يمثل بندا أساسيا على جدول أعمال القمة.. وتم إدراجه

الصدر ينتقد أعضاء البرلمان: الكل مقصرون في واجبهم

يشترك بالعملية السياسية مديعاً لإلقاء السلاح"، واصفاً ذلك بأنه "جريمة لا تغتفر".

وتشهد العديد من المحافظات إضافة إلى العاصمة بغداد خلال الشهرين الماضيين، ارتفاعا في وتيرة أعمال العنف راه ضحيتها العشرات من المدنيين والعناصر الأمنية، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية عقب إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلبا إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضا صالح المظلك، الأمر الذي دفع القائمة بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها في مجلسي الوزراء والنواب وتقديم طلب إلى البرلمان لحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، لكنها تراجعت عن هذا القرار في وقت لاحق أصلا منها في ان يحقق المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الشهر الحالي جلال طالباني نتائج مرضيها، إذ لايزال العمل جاريا في اللجنة التحضيرية من اجل اعداد جدول الاعمال، بالتزامن مع الخلاف بين ائتلافي العراقية وبدولة القانون على موعد انعقادہ إذ تصر الاولى على ان يكون الموعد قبل القمة العربية المزمع عقدها نهاية الشهر الحالي حين تذهب الأخرى الى تأجيله الى ما بعد القمة معللة ذلك بوجود جملة من الملفات العالقة يجب اعدادها لها بترو.

بغداد/ المدى

انتقد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر جميع السياسيين داخل البرلمان والحكومة واصفا إياهم بأنهم مقصرون في أداء واجباتهم تجاه الشعب العراقي.

وقال الصدر في رد عن سؤال وجه اليه بخصوص ضعف عمل اعضاء البرلمان اني أجد الجميع مقصرين (عني السياسيين) في داخل البرلمان والحكومة وملحقاتها.

وأضاف إلا انني في نفس الوقت اجد من انتخبهم اقل سوءا إلا اني اريد منهم الاكثر، وأشار الى انه لن يكتفي بذلك وسترون ردي عليهم مستقبلا.

وهذه ليست المرة الاولى التي يوجه فيها الصدر انتقادات لانعاة الى السياسيين حيث اتهم بعضهم بالاشتراك بقتل العراقيين.

وقال الصدر في رد له على احد أتباعه بشأن صراعات السياسيين في وقت يستمر فيه مسلسل التفجيرات، ونشرته (المدى) في وقت سابق

إلى السياسيين "يرون الدماء تسيل وهم يتصارعون على الكراسي"، مخاطبا أتباعه بالقول "فيكم سماعون لهم"، بحسب تعبيره.

وأضاف الصدر: إن "بعض السياسيين يقوم بأمور تزيد من شعبيته والبعض الآخر يدافع عن نفسه والآخر يقف على التل وبين ذاك الشعب يُهدر دمه ويُقتل"، مشدداً أن "الطامة الأعظم من يقتلهم يصل إلى سدة الحكم أو

^[1] يشترك بالعملية السياسية مديعاً لإلقاء السلاح"، واصفاً ذلك بأنه "جريمة لا تغتفر"

^[2] تشهد العديد من المحافظات إضافة إلى العاصمة بغداد خلال الشهرين الماضيين، ارتفاعا في وتيرة أعمال العنف

^[3] راه ضحيتها العشرات من المدنيين والعناصر الأمنية، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية عقب إصدار

^[4] مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي، وتقديم رئيس الوزراء

^[5] نوري المالكي طلبا إلى البرلمان لسحب الثقة من نائبه القيادي في القائمة العراقية أيضا صالح المظلك، الأمر

^[6] الذي دفع القائمة بزعامة إياد علاوي إلى تعليق عضويتها

^[7] في مجلسي الوزراء والنواب وتقديم طلب إلى البرلمان

^[8] لحجب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، لكنها

^[9] تراجعت عن هذا القرار في وقت لاحق أصلا منها في ان

^[10] يحقق المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الشهر الحالي

^[11] جلال طالباني نتائج مرضيها، إذ لايزال العمل جاريا

^[12] في اللجنة التحضيرية من اجل اعداد جدول الاعمال،

^[13] بالتزامن مع الخلاف بين ائتلافي العراقية وبدولة القانون

^[14] على موعد انعقادہ إذ تصر الاولى على ان يكون الموعد

^[15] قبل القمة العربية المزمع عقدها نهاية الشهر الحالي حين

^[16] تذهب الأخرى الى تأجيله الى ما بعد القمة معللة ذلك

^[17] بوجود جملة من الملفات العالقة يجب اعدادها لها بترو